

كسب رهان التنمية المستدامة مفتاح تقدم الدول العربية

القطاع الثالث.. الحلقة المفقودة بين القطاعين العام والخاص



تدارك مسيرة التصنيع ضرورة ملحة

العمل على رفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. إقامة القاعدة التكنولوجية المحلية بدأ

في التجربة الآسيوية الصاعدة من خلال التعلم والتدريب على إعادة إنتاج مواد موجودة أصلاً في السوق العالمية ابتداءً من الإبرة وصولاً إلى الملابس الجاهزة، إذ عوض أن تتجه بلدان التجربة الآسيوية إلى عملية استيراد متواترة لحاجياتها من البات تجهيز ومكنات، قامت بشرائها من السوق الدولية ومدت إلى تفكيكها وإعادة تركيبها في مراكز تدريب مهني وتقني مراكمة بذلك قدراً من التجربة والمعرفة.

وبالتالي باتت قادرة على إعادة تصنيعها ثم إبدال وارداتها.

بالإضافة يجب تشجيع قطاع ثالث يقع بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكنه لا يضحي بدور الدولة، كما أن هذه الأخيرة لا تحل محل القطاع الخاص لكن تدعمه لأن أمراض القطاع العام موجودة لدى القطاع الخاص، فعندما تفسد الدولة، يفسد القطاع الخاص. وعندما يعجز هذا الأخير تقوم الدولة بالتوجيه والمراقبة والتحفيظ، ووضع السياسات والمخاض الذين يساعدهم على الاستثمار والإنتاجية وأدوات التنمية.

ومن ثم فك عقدة "التصنيع المتأخر" التي بدأت برفض استنساخ نموذج التجربة السوفيتية والتجربة الليبرالية، بل صاغت هذه التجربة نموذجاً مغايراً في التنمية يقوم على بناء تصنيع المواد الأولية التي تحتاجها الدولة انطلاقاً من الصلب والإسمنت والكيماويات والحديد كمنتجات ضرورية لدخول عتبة التصنيع بنقلها عندها.

بطبيعة الحال، إن المتأمل في التجربة الاقتصادية الآسيوية الناجحة، يبان بناء اقتصاد وطني انطلق من استراتيجيات الإحلال محل الواردات لسد الحاجيات المحلية، وبعده جاءت مرحلة إنتاج سلع فرسملية (رأسمالية) كخطوة ثانية، حيث لعبت الدولة دور المحفز التاريخي في كلا المرحلتين سواء في قيادة التنمية الاقتصادية أو في مجال توجيه التطوير والبحث العلمي، والاستثمار في الرأسمال البشري.

ومن المعلوم بأن الحلقة المفقودة في التنمية العربية تكمن في معالجة عتبة "التصنيع المتأخر"، عبر استعادة مكونات الصناعات الجينية التي بدأت مع الحصول على الاستقلال، وتوقفت قبل بلوغ مرحلة إنتاج السلع التجهيزية، بينما كوريا وإسبانيا وتايوان والصين والهند وسنغافورة وجنوب أفريقيا استثمرت في إكمال المشوار.

كما أن تعاون الدول العربية بشكل أفضل يتوفر على مزايا كثيرة، فالمجهودات الجماعية والمشاركة تنجز ما لا تستطيع دولة بمفردها القيام به، لذلك فالمطلوب أن تنتهج الدول العربية سياسة شراكة اقتصادية وتقنية وتجارية معناتها عند ربطها بإنجازات وأهداف تنموية وتصديرية محددة، خاصة

العربية أن تجري خفضاً لأسعار صرف عملاتها تحت حجة أن ذلك سيمكثها من التصدير. لكن اتضح أن الغالبية لم تستطع أن تصدر شيئاً، وأدى خفض سعر الصرف فيها إلى فرض حالة شد حزام وتكشف في الإنفاق العمومي، ما أسهم في نشوء حالات انكماش كثيرة ونمو بطيء جداً، كانت سبباً في اندلاع موجات الربيع العربي.

أي مجتمع يريد أن يتطور وأن يحقق جزءاً من التقدم، عليه أن يتحاشن تكرار التجارب الفاشلة والأخطاء الكارثية، من ذلك أن الدول الكبرى نفسها التي فرضت خيار التصحيح الهيكلي على الدول النامية، وبيع القطاع العام وتصفيته وتراجع دور الدولة في العديد من القطاعات بعد ارتفاع دعوات من قبيل "دعوا القطاع العام يمُت"، هي نفسها التي التجأت إلى مؤسسات الرعاية الدولية لكي تفتح خزائنها لإتقان مؤسساتها النقدية من خسائر كارثية تسببت فيها المضاربات والفقاعات المالية والعقارية. فهل المخططات والبرامج الحكومية التي كانت محل سخرية من قبل كهوت السوق، تحولت بقدرة قادر إلى برامج إنقاذية؟

الخروج من مأزق البطالة وتأهيل النشاط غير النظامي وإرساء تنمية مستدامة ليست مستحيلة حيث استطاعت بلدان التجربة الآسيوية تحقيقها في فترة وجيزة

ومن ثم فإن سياسات الانفتاح الكلي على الخارج لا تجدي نفعاً إذا كانت دولنا ليس لها ما تصدره إلى الخارج. إن وضعها سيكون شديداً بذلك التلميذ المتدرب الذي يُطلب منه أن يمارس من الإدارة، ما يجعل الطلب غير معقول تماماً. كذلك الأمر إذا طلب من البلدان النامية التي دخلت للتو في العولمة أن تقوم بفتح أسواقها وأسواقها المالية بشكل تام، وتوهمت بأن ذلك كفيلاً بنقلها إلى مصاف الدول الصناعية اقتصادياً، ستكون قد أخطأت حساباتها في دراسة وفهم تاريخ الاقتصاد العالمي.

الامر شبيه بمن يريد في قفزة واحدة دخول الأفعال دون أن يتعلم بداية كيفية الدخول إلى الغابة، فالمثل الصيني يقول "علمه كيف يصطاد، بدل أن تعطيه كل يوم سمكة".

وتمثل هذه النقطة أحد الدروس المستفادة في تجربة التنمية الآسيوية، حيث تأخذ السياسات الحمائية والوقائية المقدمة للصناعات المحلية المتأخر منذ زمن فرض سياسات التقييم الهيكلي، إذ فرض على أغلب الدول

في عام 2008 على الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع إعادة تدخل الدولة لإعادة التوازن من خلال الحفاظ على القطاعات الحيوية، فضلاً عن توسيع نطاق الشراكة لتشمل شركاء آخرين بالإضافة إلى السوق والدولة، ومنها على سبيل المثال مكونات المجتمع المدني.

واقع الحال أن كل هذه المناهج أبانت عن محدوديتها، وأصبحت بعض الدول العربية متخصصة بتصدير مورادها البشرية إلى جانب تخصصها بتصدير الموارد الأولية، وهي تعيد إنتاج سلبيات العالم الغربي لأن العولمة الحالية مرتبطة بثورة صناعية رابعة تعتمد على تكنولوجيا الهندسة الوراثية والنانوتكنولوجيا والخوارزميات الجديدة.

ومن ثم، إن خطأ الأنظمة الاقتصادية العمومية التي انتهجت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تجلت في التصديق على المبادرات الفردية بحجة أسبقية الجماعة على الفرد والمساواة في الوسائل بين الأفراد.

أما في بعض مجتمعاتنا التي اعتمدت نموذج التنافس الاقتصادي الليبرالي، ظلت حربية الأغلبية ضيقة جداً في ظل أقلية تحظى بالثروة والنفوذ والحرة، ولا يمكن أن نسمي ذلك حرية، حيث أسفر عن قتل في أداء المهام من قبل كل نماذج البيروقراطية الإدارية والسياسية أو النماذج النيوليبرالية في تعدد صيغها في العالم العربي والإسلامي. فمن ناحية، هناك عجز واضح في أداء المؤسسات العامة العربية في الانتقال من دولة الربيع إلى دولة الإنتاج، وفي الرفع من الطاقات الإنتاجية المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ناهيك عن عجزها في الحد من ارتفاع ديونيتها الدولية، والعجز في ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى، وقعت المحاولات الإصلاحية الليبرالية تحت ضغوط جماعات المصالح، ولم تستطع مؤسسات القطاع الخاص بلورة فاعلية إنتاجية واقتصادية وتكريس مبدأ المحاسبة من قبل السوق، بل سادت فيها أفة الرشوة والمحسوبية والزبونية وغياب قواعد المنافسة الشريفة.

وبالمحصلة، سؤال التخصص لا أو تخصصاً أصبح سؤالاً عقيماً وسقيماً، إذ لم يتحقق الشيء الكثير بالرغم من تخصص العديد من الشركات العمومية، وما زالت بعض الدول العربية تحت الخط الوسطي العالمي، فيما أغلب الباقي مصنف في موقع أدنى من الخط الوسطي.

الحلقة المفقودة

غير خاف أنه لن يكون ممكناً تجاوز عتية التخلف ما لم يتم توجيه الجهود لتدارك مسيرة التصنيع المتوقفة أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع الاقتصادي بتعميق مسار التصنيع المتأخر منذ زمن فرض سياسات التقييم الهيكلي، إذ فرض على أغلب الدول

الأميين الشباب حوالي 6.5 مليون شخص، وهو رقم مرتفع جداً، ما عدا في بلدان الخليج إذ استطاعت السعودية الرفع من أعداد الملتحقين بالتعليم بنسب كبيرة وناجحة، بينما يضع مؤشر الجودة الدولي دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر فقط بمقياس اختبارات نظام "بيزا" الدولي.

مفترق طرق

يشكو التعليم في الدول العربية من قلة الجودة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، ولهذا السبب يواجه 74 مليون شاب عربي مستقبلاً مضطرباً، حيث يعاني 22 مليوناً من خريجي الجامعات من البطالة، كما يصل عدد الشباب الذين يعانون من البطالة حالياً إلى 52 مليون عاطل، يضاف إليهم 22 مليوناً تحت سن 15 عاماً، انقطعوا عن الدراسة.

وإجمالاً، ارتفع معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية من 27 بالمائة في 2017 إلى 30 بالمائة في عام 2019.

كما يؤثر ارتفاع المديونية سلباً في قدرة القطاع العمومي على توفير فرص عمل وعجزه عن استيعاب طالبي الوظائف الجدد ناهيك عن معضلة العاطلين السابقين، فالقطاع العام يظل هو صاحب العمل الأكبر في العديد من الدول العربية، حيث يستقطب من 65 إلى 80 بالمائة من إجمالي العمالة الرسمية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن وتونس.

وبإيجاز شديد، لا يزال هناك نحو أكثر من 80 مليون عربي يعيشون تحت عتبة الفقر، وأكثر من 20 مليوناً يعانون من نقص التغذية، فيما تهيمش المرأة وعدم تمكينها من حقوقها لا يزال قائماً، ما يمكن أن يفرز توترات اجتماعية عنيفة في ظل خيبة الأمل تجاه فشل النموذج التنموي الحالي.

السؤال الذي يطرح نفسه، هو أن المرحلة الحالية من الثورة الصناعية الرابعة تضيف أعباء جديدة، حيث قلبت العديد من موازين المؤشرات التقليدية في التنمية، وبالتالي إن اتجاه التغيير ليس هو المشكلة، لكنها تكمن في سرعة وتيرة، مما يفرض على البلدان العربية اكتساب القدرة على التكيف والسيطرة على مجتمع المعرفة.

يبدأ ذلك بطرح التساؤل على النموذج المتعمد في أغلب البلدان العربية، فهناك ثلاثة اتجاهات، يطالب أولها بتخلي الدولة عن مبدأ التدخل والرعاية لصالح نموذج السوق وضرورة الانفتاح السريع والتخصص، فيما يشدد الاتجاه الثاني بعد الأزمة المالية

سلط تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي الضوء على أرقام تتعلق بتحديات التنمية ومستقبل العمل، مشيراً إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة واقتصاد السوق والمنافسة الحرة، والتسابق لزيادة الأرباح والريوع من كل نوع، بالإضافة إلى تحديات التنمية وأزمة البطالة وعملية التشغيل لدى البلدان الأقل نمواً من بين دول العالم قاطبة، فتربط الاقتصاد والسياسة ولد اختلاطاً في الكثير من الأوراق والأفكار والمفاهيم، والدول العربية ليست بمنأى عن ذلك.

80 بالمائة من الكوريين غير متعلمين. أما الآن، فهي تنفق حوالي 20 بالمائة من ميزانيتها العامة على التعليم، وأصبحت دولة رائدة.

ولم يكن أحد ينتظر أن تتحول هذه البلدان في فترة قصيرة إلى نماذج في التقدم والتطور. ومن ثم، لا يمكن فهم سر نجاح هذه التجربة وغيرها من التجارب الآسيوية الناجحة من دون نهج جديد في التنمية المستدامة.

الواقع العربي

اعتماداً على مؤشرات التنمية البشرية الأربعة التقليدية، وهي: معدل الحياة العام، ومستوى التعليم، ومتوسط الدخل، ثم الحفاظ على البيئة، هناك إنجازات تحققت من دون شك وبدرجات متفاوتة في التجربة العربية بكل هذه المؤشرات.

وبناء على أرقام صندوق النقد الدولي وبعض إحصائيات المؤسسات الدولية، فإن أغلب الدول العربية التي حققت ترتيباً متقدماً تنتمي إلى دول الخليج وهي قليلة السكان، حيث تساعد عوائد النفط في الرفع من مؤشرات التنمية، ويتميز دخل الفرد فيها بمستوى عال جداً كما هو حال الإمارات والسعودية وقطر والكويت والبحرين وعمان.

لكن الموارد المالية ليست العنصر الوحيد في تحقيق التنمية. ولا يزال دخل الفرد في دول عربية عديدة وفق تقرير صندوق النقد الدولي للعام 2019 بحدود 3500 دولار ويكون أقل من ذلك في دول أخرى إذ يصل في السودان مثلاً إلى 720 دولاراً.

فيما معدل العمر في البلدان العربية يتراوح بين 65 سنة و77 سنة، حيث لا يوجد بحسب منظمة الصحة العالمية أي بلد عربي ضمن أول 20 دولة من المتوقع أن يعيش سكانها عمراً أطول، والتي تربعت اليابان على رأسها بنحو 83.7 سنة، تلتها سويسرا 83.4 سنة ثم سنغافورة 83.1 سنة.

أما معدلات التعليم فما زالت تنذر بأن 20 بالمائة من السكان تعاني من الأمية. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإنه وحتى عام 2024 يتوقع أن يكون هناك 49 مليون أُمي في العالم العربي، من بينهم حوالي 15.5 مليون ذكر و33.5 مليون أنثى، كما يبلغ منهم عدد

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة
فانسين باريس 8

تتعلق تحديات التنمية ومستقبل العمل في الدول العربية على الجدل المستخدم داخل الأدبيات الاقتصادية والسياسية حول معالم النموذج الذي يمكنه أن يساعدهم في تحقيق تنمية مستدامة، والسبيل إلى التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد أن أصبح من المؤكد أن تحقيق النمو في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية.

وتحيط بالوضع الاقتصادي في البلدان العربية خلال العام الحالي عدة مخاطر، حيث تواجه أسواق النفط العالمية فائضاً بسبب توافر إمدادات النفط الصخري الأمريكي، ما يضطر معه العديد من البلدان النفطية إلى الاقتراض، وعدم القدرة على مجابهة مشكلات اقتصادية واجتماعية تهدد الاستقرار وتضع الأمن على حافة الهاوية.

تشكل هذه العوامل تحديات كبيرة وعوامل عدم استقرار، تفرض معالجة جذور المشكلات البنوية وإصلاح جميع الأخطاء الخاصة بصياغة تنمية مستدامة. غير أن الدراسات الاقتصادية تبين أن إمكانية الخروج من مأزق البطالة، وتأهيل النشاط غير النظامي، وإرساء تنمية مستدامة ليست مستحيلة، حيث استطاعت بلدان التجربة الآسيوية تحقيقها في فترة وجيزة.

ففي ستينيات القرن الماضي، كان حجم اقتصاد كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة مثلاً بحجم اقتصاد مصر أو أقل منه بقليل، علاوة على أنها كانت خارجة من استعمار ككل قدراتها واستغل مواردها، أو أنهكتها حروب أهلية مدمرة. فكوريا الجنوبية كانت من دون موارد طبيعية وبنيتها التحتية شبيهة منعزلة، كما كانت تعاني من نسبة تدرس متدنية في العالم، حيث كان منذ ستين سنة نحو

